

## قائمة المحتويات

3	ملخص
4	1. أنماط الهجمات والتهجير
11	2. المجتمعات التي تتعرض للهجوم ومهاجموها
13	3. الإطار القانوني
14	4. مسؤولية السودان عن الانتهاكات المرتكبة في تشاد
15	5. تقاعس تشاد عن حماية سكانها المدنيين
16	6. انعدام المساعدات الإنسانية
18	7. الخوف من المستقبل
19	8. الخلاصة
21	التوصيات

## شرق تشاد وغرب دارفور

# تشاد/السودان

## زرع بذور دارفور

### الاستهداف العرقي في تشاد من جانب ميليشيات الجنجويد السودانية

## ملخص

بدأت مأساة جديدة لحقوق الإنسان تتكشف فصولاً اليوم في الجزء الشرقي من تشاد. وهي وليدة مباشرة للأزمة القائمة منذ زمن طويل في منطقة دارفور المجاورة في السودان، حيث ما فتئت ميليشيا الجنجويد، التي تمولها الحكومة السودانية، تمحجج الجماعات الإثنية المرتبطة بالجماعات المسلحة السودانية المعارضة للحكومة السودانية وتمجرها بصورة منهجية. وفي دارفور، تسبب الجنجويد، غالباً بمساعدة سلاح الجو السوداني، بالتهجير القسري لحوالي مليوني شخص وبمصرع آلاف الأشخاص. وهؤلاء المقاتلون المتنقلون الشرسون قد وسعوا أنشطتهم الآن إلى داخل شرق تشاد. وهناك، استهدفوا مجموعة متنوعة من الجماعات الإثنية التي تعتبر نفسها ويعتبرها الآخرون "أفريقية" وليست "عربية". وقد سرق الجنجويد مواشيها التي تشكل المصدر الرئيسي لثروتها وطردها من ديارها وقرأها وقتلوا أبناءها أو شتتوا شملهم.

وعلى طول الحدود الشرقية لتشاد مع السودان، أدت الغارات التي قام بها الجنجويد إلى تطهير الأراضي من أبناء مجتمعات محلية مثل الداجو وموبا مابا والمسالييت وكجاكسا وسواها من الجماعات. ورغم حدوث هذه الغارات منذ العام 2003 على الأقل، إلا أنها أصبحت أكثر كثافة وخطورة وأذى بكثير منذ الأشهر الأخيرة من العام 2005 مع تدهور العلاقات بين حكومتي السودان وتشاد. كما أن هجمات الجنجويد تحدث انقسامات. إذ تم استهداف جماعات تشادية معينة بالهجمات، بسبب ثروتها ولأسباب إثنية وغيرها كما يبدو، بينما استثنيت جماعات أخرى أو أنها أصبحت مشاركة نشطة مع الجنجويد في الهجوم على جيرانها.

ولم تتخذ الحكومة السودانية أية إجراءات لوقف الهجمات أو للسيطرة على الجنجويد ونزع سلاحهم، رغم الالتزامات التي أعطاها للقيام بذلك، أو لتقديم قادة الجنجويد وأعضائهم الذين ارتكبوا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان إلى

العدالة. بل على العكس، لا تُسيّر القوات السودانية دوريات للحراسة الفعالة لحدود البلاد ولا تبذل أية جهود لاعتراض الجنجويد أو تعقبهم أو حماية السكان المدنيين الذين يترصد الجنجويد بهم الدوائر. وتواصل مساندة الجنجويد الذين يرتدي مقاتلوهم زيّاً مشابهاً لذلك الذي يرتديه أفراد الجيش السوداني، وتبين أنهم يحملون بطاقات هوية تثبت أنهم أعضاء في القوات شبه العسكرية السودانية. وغالباً ما تترامن غاراتهم مع الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة التشادية المرابطة في السودان على قوات الحكومة التشادية، عندما يستغل الجنجويد غياب قوات الحكومة التشادية لمهاجمة المدنيين العاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.

وإزاء هذا التهديد، فضلت الحكومة التشادية نشر قواتها للتصدي لجماعات المعارضة المسلحة عوضاً عن حماية السكان المدنيين من هجمات الجنجويد. وتفاعست عن وضع قوات لحماية أمن الحدود الشرقية للبلاد، والمجتمعات المحلية التي تعيش فيها، من عمليات الاجتياح التي يقوم بها الجنجويد. وعندما ساورها القلق إزاء قيام جماعات المعارضة المسلحة بشن هجمات جديدة محتملة، سحبت أية قوات نشرتها في المناطق الريفية، وبالتالي عرّضت السكان المحليين لهجمات الجنجويد.

ومنذ سبتمبر/أيلول 2005، تسببت هجمات الجنجويد في شرق تشاد بالتهجير القسري لما بين 50 و75 ألف شخص. ويظل العديد من هؤلاء الأشخاص في تشاد كمهجريين داخلياً، لكن ما لا يقل عن 15000 شخص ممن عدّموا وسائل أكثر أماناً للهروب، فروا إلى دارفور، رغم استمرار النزاع وتعطيل الحياة العادية هناك. ولا يحصل هؤلاء المهجرون فعلياً على أية مساعدة إنسانية، وفي تشاد على الأقل، تجمع المهجرون داخلياً في مخيمات غير رسمية حيث يظلون في أغلب الأحيان معرضين لخطر المزيد من الهجمات.

وليس مفاجئاً أن تسعى بعض المجتمعات المحلية التشادية الآن للحصول على أسلحة حديثة للدفاع عن نفسها، مما يفتح المجال أمام توسيع دائرة العنف. ويتم تجنيد آخرين، بمن فيهم الأطفال، في جيش تحرير السودان، وهو جماعة مسلحة تقاوم الحكومة السودانية.

وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة الحكومتين المعنيتين إذا أردنا وأد الأزمة الناشئة حديثاً في شرق تشاد في مهدها. وينبغي على كل هيئة من هذه الهيئات اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لضمان تحقيق ثلاثة أهداف مهمة: حماية المدنيين من الهجمات؛ وضمان تقديم المساعدات الإنسانية والسماح للهيئات الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان بالدخول إلى المنطقة؛ ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تشاد والسودان على السواء.

## 1. أنماط الهجمات والتهجير

في يونيو/حزيران 2006، وجد باحثو منظمة العفو الدولية الذين زاروا مناطق في تشاد تقع على الحدود الشرقية للبلاد مع السودان السكان المدنيين في حالة فوضى كبيرة وقد تعطلت حياتهم اليومية وتشنتوا بفعل الهجمات الحدودية المتكررة التي يشنها الجنجويد السودانيون انطلاقاً من دارفور. وقد اختلف نمط وحدّة هذه الهجمات تبعاً لزمان ومكان حدوثها

والسهولة التي تمكّن فيها الجنجويد من شن هجماتهم دون أية عراقيل. بيد أنه حدث تصعيد ملفت في أواخر العام 2005 والأشهر الأولى من العام 2006 مع تدهور العلاقات بين الحكومتين التشادية والسودانية.

وفي الوقت ذاته، استعدت الجماعات المسلحة التشادية الموجودة داخل السودان لتوجيه الضربات من جديد إلى الحكومة التشادية. وقد شنت عدداً من الهجمات، بما في ذلك على أدي و بوروتا في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، وهجوماً واسع النطاق ميني بالفشل على أدري في 18 ديسمبر/كانون الأول. وفي أواخر ديسمبر/كانون الأول، شكل عدد من الجماعات المسلحة الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي. وفي 12 إبريل/نيسان 2006 وقعت محاولة فاشلة للاستيلاء على نجمينا عاصمة تشاد.

وإزاء هذا التهديد، سحبت حكومة تشاد قواتها المسلحة للدفاع عن نقاط الدخول الاستراتيجية من غرب السودان، بحيث أفرغت فعلياً بعض المناطق الموجودة على طول الحدود الشرقية من القوات وتركت السكان المدنيين ليدافعوا عن أنفسهم بأنفسهم. ثم تعرضت هذه المناطق لهجمات أكبر وأطول من الجنجويد، حيث تسببت بفرار آلاف المدنيين من ديارهم وأصبحوا مهجرين داخلياً. وفي بعض الحالات، عبر المدنيون الحدود إلى دارفور التي مزقتها الحرب بحثاً عن السلامة ولالتقاط الأنفاس من الهجمات.

وحالياً، تثير الأوضاع في المناطق الواقعة في أقصى الجنوب عند الحدود التشادية - السودانية القدر الأكبر من القلق. وقد تخلت الحكومة التشادية وقواتها المسلحة عن هذه المناطق، ويعمل الجنجويد فيها الآن بجرية ويفلتون من العقاب. وجعلت أنشطتهم من الصعب على السكان المحليين الهروب باتجاه الشمال إلى المناطق التي تتضمن بعض الوجود العسكري للحكومة التشادية، مما أدى إلى عبور الآلاف الحدود إلى السودان هرباً.

### أنواع الهجمات

عند دراسة أنماط الهجمات والجماعات الإثنية المختلفة التي استهدفت في شرق تشاد، يمكن اعتبار أن المنطقة الحدودية التي يبلغ طولها 600 كيلومتر والممتدة من أدري في الشمال إلى تيسي في الجنوب تتألف أساساً من ثلاثة أجزاء. الأول الممتد من أدري إلى أدي جنوباً يقع معظمه في دار المساليت، الموطن التقليدي لشعب المساليت. والقطاع الأوسط الممتد من أدي إلى وادي أزوم، وقطاع أقصى الجنوب الممتد من وادي أزوم إلى تيسي بالقرب من الحدود مع كل من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى يقعان ضمن دار سيلاح، موطن شعب الداخو. ويشكل وادي أزوم مجرىً مائياً رئيسياً يصبح عائقاً غير صالح للمرور (للملاحة) خلال موس الأمطار.

وقد اتخذت هجمات الجنجويد على المجتمعات المحلية داخل هذه المنطقة الحدودية الشرقية من تشاد شكلين النوع الأول ابتداءً من العام 2003، تضمن غارات متواصلة على نطاق ضيق استهدفت أساساً سرقة الماشية، التي كانت توضع عموماً بعيدة إلى حد ما عن القرى. وكان حراس الماشية يتعرضون للقتل إذا قاوموا الجنجويد الأفضل تسليحاً، لكن القرى نفسها لم تتعرض للهجوم.

بيد أنه مع تزايد وتيرة غاراتهم، بدأ الجنجويد بمهاجمة القرى مباشرة أحياناً بصورة متكررة في أيام متتالية أو فترات تمتد شهوراً إلى أن يُقتل معظم السكان أو يُجبرون على الفرار ويتم نهب القرى بالكامل. وفي المنطقة الممتدة من أدري إلى أدري وأجزاء من المنطقة الممتدة من وادي أزوم إلى تيسي، كانت هذه المرحلة الأخيرة في تطور الهجمات قبل أن يتم في النهاية تهجير السكان الذين استنفدت مقتنياتهم.

وفي المنطقة الممتدة بين وادي ووادي أزوم، وفي بعض الحالات من وادي أزوم إلى تيسي، مع ازدياد عدد وحده النوع الأول من الهجمات، بدأت بعض مجموعات من القرى بتجميع مواشيها في المنطقة الوسطى لتوفير درجة أكبر من الحماية. وهذا بدوره دفع الجنجويد إلى تركيز اهتمامهم على هذه التجمعات للمواشي وإلى مهاجمة القرى المحيطة عندما سعى سكانها إلى الدفاع عنها، الأمر الذي أوقع إصابات عديدة.

وللقيام بهجمات واسعة النطاق، يحتاج الجنجويد إلى التجمع بأعداد أكبر والتمتع بحرية نسبية على الحركة، لذا مالوا إلى شن هذه الهجمات عندما لم تكن الحكومة التشادية وجيشها بوضع يسمح لهما بالرد. وبالتالي، وقعت هذه الهجمات عندما كانت الحكومة التشادية منشغلة بالخطر الذي تشكله الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي وسحبت قواتها من القواعد الريفية تحسباً لهجمات الجبهة أو للتصدي لها.

وعندما شن الجنجويد هجماتهم الجماعية، كانوا عادة يُقسّمون قواتهم. قسم منها يستهدف ماشية السكان المحليين. وقسم آخر يطوق القرية أو القرى التي تشكل هدف الهجوم لتمكين المجموعة الأولى من الهروب بالماشية، ومن ثم لتهاجم مباشرة القرية أو القرى. ويتم قتل الرجال المحليين، لكن تصان أرواح النساء والأطفال كما يبدو – ويكونون قد لاذوا بالفرار أصلاً. وتؤخذ جميع حاجيات القرويين. وأحياناً يكرر الجنجويد الغارات طوال عدة أيام لضمان عدم بقاء شيء أو أحد.

وتكون النتيجة العامة لهذه الهجمات تهجير جماعي. ويبدو أن هجوميين كبيرين شنهما الجنجويد في 26 سبتمبر/أيلول 2005 في كانتون كولوي وفي 3 مارس/آذار 2006 في كانتون وادي كادجو، بشكل خاص كان هدفهما إخراج السكان المحليين من المنطقة، وليس لسرقة مواشيهم فقط. وأعقب كلا الهجومين اعتداءات على القرى الوسطى التي انتقل إليها أولئك الذين هُجروا في الهجمات السابقة بحثاً عن ملاذ. وإزاء المزيد من هذه المضايقة والعنف، أُجبر المهجرون على التوجه إلى الداخل بعيداً عن الحدود طلباً للسلامة النسبية في قوز بيدا.

ووفقاً للسكان المحليين، اتسمت هذه الهجمات أيضاً بصبغة عنصرية، مشاهدة لتلك التي سُجلت في دارفور، حيث رفع الجنجويد شعار "الموت لأبناء النوبة" ووجهوا تهديدات مماثلة أو زعموا "أن هذه الأرض لنا". وقد يساعد هذا الأمر على توضيح الأسباب التي أدت فيها غارات الجنجويد إلى التدمير الكامل للقرى وقتل سكانها أو إرغامهم على الهروب. ويوحى النمط بأن الهجمات لا تهدف فقط إلى تحقيق مكاسب مادية، بل أيضاً بشكل خاص إلى تحطيم مقاومة السكان المحليين وإرغامهم على الرحيل عن ديارهم بشكل دائم.

ومن أصل عشرات الآلاف من المدنيين التشاديين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم، فر بعضهم عقب هجمات مباشرة وآخرون خوفاً من هجوم وشيك. وكانت الهجمات واسعة النطاق المحرك الأكثر بدهاءة للتهجير، لكن الضغط المتواصل الناجم عن الغارات الأصغر نطاقاً كان من شأنه استنزاف الموارد التي تحتاجها المجتمعات المحلية للبقاء على قيد الحياة. وأخذ الانعدام المتواصل للأمن والخوف من وقوع مزيد من الهجمات يغيّران تدريجياً ديموغرافية المنطقة. وقد دُفع السكان المستهدفون إلى داخل البلاد بعيداً عن الحدود، أو للتجمع في مكان آخر مع الأشخاص الآخرين المهجرين داخلياً.

### بين أدري وأدي: قطاع أقصى الشمال

حدثت معظم عمليات التهجير الرئيسية للسكان المدنيين في هذه المنطقة الواقعة في أقصى شمال بين ديسمبر/كانون الأول 2005 ومارس/آذار 2006. وكان معظم المهجرين من أماكن مثل قبينا وتاندور وقفوتا وناخلوتا وبيركنجي وسيسي. وفروا من الحدود إلى المنطقة الواقعة إلى الغرب حول قونقور وتور والشة وبوروتا وليانا، وتوجه بعضهم جنوباً إلى كولو. وبعد مارس/آذار 2006، يبدو أن وتيرة هجمات الجنجويد في هذا القطاع الواقع في أقصى شمال شهدت تراجعاً. وربما يعود ذلك إلى أن ازدياد التعاون بين مجموعة التسعة عشر، وهي فصائل تابع لجيش تحرير السودان وبين الحكومة التشادية، اعتبر تهديداً محتملاً لأنشطة الجنجويد. وبدلاً من ذلك، ربما كان سببه أن غارات الأشهر الماضية أدت أصلاً إلى السلب الفعلي من جانب الجنجويد لجميع قطعان الماشية وغيرها من الثروات التي كان يملكها السكان المحليون.

وفي حادثة تشكل سمة للنمط الذي ساد هذه المنطقة، هاجم الجنجويد تجمعاً لقرى أغليبتها من المساليت والوداي في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، بعد بضع ساعات كما ورد من هجوم الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي على أدي وبوروتا. وهاجم الجنجويد أولاً قرية ناخلوتا الواقعة في أقصى الشمال، حيث ورد أنهم قتلوا ستة أشخاص، ثم بير كدواس. وفر القرويون الآخرون إلى الغرب، بينما كان الجنجويد ما زالوا يستكملون الطوق الذي ضربوه حولها. وقال القرويون لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2006 أنهم هربوا "دون أن يحملوا على ظهورهم سوى ملابسهم". وفي اليوم التالي، حوّل الجنجويد اهتمامهم نحو ثلاث قرى في الجنوب هي بيركنجي وسيسي وكاتليتي، لكن السكان فروا عند اقتراب الجنجويد وأفلتوا من الإصابات.

ووصف اثنان من الناجين من الهجوم على بير كدواس عملية قتل عبد الكريم عبد الله البالغ من العمر 70 عاماً وهو الإمام المحلي وحسنة جمعة، وهي فتاة عمرها ثلاث سنوات:

"كان الناس في القرية عندما وصل الجنجويد في تمام الساعة العاشرة صباحاً. وكان عددهم يفوق الثلاثمائة وقد وصلوا في ثلاثة طوابير كانت تتجه في اتجاهات مختلفة. وكانوا يولولون ويصيحون 'حنا لنقتل العبيد السود'. ودخلوا إلى المنازل وتعقبوا الذين كانوا يحاولون الفرار. وكنت هارباً مع الإمام الذي كان طاعناً في السن. وأصابوه بأربع رصاصات في ظهره وساقه. وأحرقوا القرية. وبقيت 10 منازل فقط من أصل 100 على حالها دون أن تلحق بها أضرار. وقد فر القرويون إلى قرية موروسك".

أ، أحد سكان قرية بير كدواس

ذكر ب ب، والد بنت عمرها ثلاث سنوات قُتلت أنه:

"عندما وصل الجنجويد، ضمنت ابنتي بين ذراعي ولذت بالفرار، لكنني أصبت بطلق في ساقي واضطرت إلى التباطؤ. وفي هذه اللحظة أردت ابنتي حسنة بالرصاص".

وقال أشخاص محليون مهجرون لمنظمة العفو الدولية إنه بينما استهدفوا هم، امتنع الجنجويد عن مهاجمة جماعات العرب الرحل البقارة الذين يرعون الأبقار وجماعات الميمي الذين لديهم وجود على جانبي الحدود التشادية - السودانية. كذلك زعم السكان المحليون أن أبناء هذه الجماعات الذين يعيشون داخل السودان شاركوا في هجمات الجنجويد في أواخر

العام 2005 وكانوا يرتدون بزات القتال العسكرية السودانية. وزعموا أيضاً أن البقارة والميმი الذين يعيشون في الجانب التشادي من الحدود، وكذلك أبناء جماعة التاما، ساعدوا الجنجويد وقدموا لهم معلومات حول مواقع قطعان الماشية المحلية، وأفضل الأوقات والطرق المستخدمة لشن الهجوم.

### بين آدي ووادي أزوم: القطاع الأوسط

كما شهدت هذه المنطقة الوسطى، بما فيها كانتونا كولوي ووادي كادجو زيادة في هجمات الجنجويد في العام 2003. وأوقع الجنجويد قتلى وجرحى في صفوف السكان المحليين وسرقوا الماشية وعادوا بها إلى السودان. ومع تزايد حدة هذه الهجمات وتيرتها، حاول الناس في القرى المتأثرة حماية ما تبقى من مواشٍ بجمعها معاً في منطقة مركزية. بيد أن هذا التجميع للثروة أدى فقط إلى وقوع هجمات أكبر وأكثر تنسيقاً. ويبدو أن هذه الهجمات لم تثن لسرقة قطعان الماشية بأكملها وحسب، بل أيضاً لتحطيم أية مقاومة في المنطقة وإخراج كافة الجماعات المستهدفة منها.

ووقع أول هجوم كبير للجنجويد في 26 سبتمبر/أيلول 2005 واستهدف منطقة قرية كومو الكبرى. وقتل الجنجويد 55 شخصاً وتسببوا بأول عملية تهجير جماعي من القرى الحدودية المحيطة ببلدة كولي، القرية الرئيسية في الكانتون. وجرى شن هذا الهجوم رغم وجود قوات الحكومة التشادية في آدي، التي تبعد 60 كيلومتراً، وقوة أصغر في مدينة، التي تبعد 20 كيلومتراً. ويبدو أن الجنجويد تجرؤوا على شن الهجوم لأن قوات الحكومة التشادية تقاعست عن التصدي للغارات السابقة الأضيق نطاقاً.

وبعدما هاجمت جماعات المعارضة المسلحة التشادية آدي وبوروتا وأدري في 16 و18 ديسمبر/كانون الأول 2005، سحبت الحكومة التشادية جميع قواتها من المواقع الريفية الصغيرة؛ ومن ضمنها آدي ومدينة في المنطقة الوسطى وبوروتا في الشمال (رغم أن بعض القوات الحكومية عادت إلى آدي في مارس/آذار 2006). وفي أعقاب ذلك، شن الجنجويد مزيداً من الهجمات على القرى في كانتوني كولوي ووادي كجا في الأشهر التالية، حيث ارتكبوا عمليات قتل ونهب وتسببوا بعمليات تهجير جديد للمدنيين لكن أضيق نطاقاً.

"تعرضت القرية للهجوم على مدى ثلاثة أيام متتالية في 5 و6 و7 فبراير/شباط 2006. وفي الهجوم الأول الذي شن على مخيم الماشية، قُتل خمسة أشخاص هم: أبكر سليمان وحسن أحمد ودهمي إبراهيم وأبكر محمد وحسن عبد الله. وشن الهجوم التاليان على القرية نفسها. وعندما شنوا الهجوم صاحوا بالداجو "أخرجوا من البيت أيها العبيد، هذه ليست أرضكم". وهرب القرويون على الفور إلى كولي، وبعد تعرض كولي للهجوم هربوا مجدداً في 30 مارس/آذار. وتعرضت كولوي للهجوم ثلاث مرات بين 30 مارس/آذار و5 إبريل/نيسان."

### ج ج، زعيم قرية تورورا

وشن الجنجويد هجوماً ثانياً واسع النطاق في 3 مارس/آذار بالقرب من قرية نجميننا، التي تبعد بضعة كيلومترات عن مدينة، قتل فيه 72 شخصاً. وفر المهجرون جراء هذا الهجوم إلى قرية كولي عبر الحدود إلى السودان أو اتجهوا جنوباً إلى دوقدور.



"في 3 مارس/آذار 2006، عند حوالي الساعة الخامسة صباحاً، هاجم الجنجويد مخيم الماشية (الذي يبعد كيلومتراً واحداً عن وسط القرية). وبعد عملية النهب والسلب السابقة قررنا أن نجتمع مواشينا معاً بين القرى الثلاث : نجمينا ومدينة ومكشاشة. وعندما سمع جيراننا القرويون إطلاق النار، هرعوا إلى مخيم الماشية. لكن الجنجويد نصبوا كمانين بين المخيم والقرى. وقتل العديد منا واضطرتنا إلى ترك الماشية والعودة إلى قرانا. لكن عندما عدنا، سمعنا إطلاق نار الآن بالقرب من القرى التي أتينا هاربين منها. وفي غيابنا طوّق الجنجويد قرانا وعندما حاولنا العودة إليها أطلقوا النار علينا. وداخل القرى قتلوا جميع الرجال الذين أمكنهم الإجهاد عليهم. وخلال الأيام التالية عادوا مرة تلو الأخرى، وفي كل مرة كانوا يأخذون مزيداً من الأشياء إلى أن لم يعد لدينا أي شيء يستحق الأخذ."

د د، زعيم قرية مدينة

ثم تعرض الأشخاص الذين فروا إلى كولوي بحثاً عن ملجأ من هجوم 3 مارس/آذار 2006 لهجوم آخر في كولوي نفسها. واضطروا إلى الفرار مجدداً، حيث سافروا سيراً على الأقدام والحميز إلى قوز بيدا. وفي أعقاب ذلك، أُفرغ كانتونا وادي كادجو وكولوي فعلياً من سكانهما الأصليين.

"بعدما هربنا من نجمينا، استقرينا بما بقي معنا تحت الأشجار عند مشارف كولوي. وعندما ذهبنا إلى الوادي المجاور (وادي كجا، مجرى مائي موسمي) عثر الجنجويد علينا وهاجمونا وقتلوا ثلاثة منا وسرقوا ما تبقى لدينا من الماشية وكان قليلاً. وظل هذا الأمر يتكرر كل يوم حتى النهاية. وفي النهاية بعد حوالي 10 أيام على هذا المنوال، أتى الجنجويد مباشرة إلى حيث كنا نكث داخل كولوي وأخذوا كل الأشياء الصغيرة التي بقيت معنا: البياضات والأسرة وأواني الطبخ وسوى ذلك. ولم يعد بمقدورنا أن نتحمل أكثر من ذلك - فقررنا عندها الرحيل إلى قوز بيدا. والذين بقيت معهم حمير امتطوها، أما الذين لم يكن معهم حمير فقد ساروا على الأقدام. واحتاج أبطننا إلى أربعة أيام للوصول إلى قوز بيدا."

ه ه، مقيم في قرية كولوي

ويستمر العديد من الأشخاص المهجرين من المجتمعات المحلية التي كانت قائمة في المنطقة الوسطى في التجمع بالقرب من الحدود في دوقدور، حيث يظلون معرضين لمزيد من الهجمات. وفي منتصف يونيو/حزيران 2006، أُبلغت منظمة العفو الدولية بهجوم جديد شنه الجنجويد على قرية اسمها كادامو في كانتون سنبار، على مسافة 25 كيلومتراً تقريباً إلى الشمال من دقويسا، كان مرتبطاً بغارة قريبة داخل تشاد قامت بها الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي. وبحسب ما ورد قُتل ما يزيد على 20 مدنياً في الهجوم الذي تعرضت له القرية.

وتوضح هجمات الجنجويد في مارس/آذار 2006 على أشخاص هُجروا سابقاً إلى كولوي، والهجوم الأخير في منتصف يونيو/حزيران على كادامو مدى تعرض هؤلاء الأشخاص المهجرين حديثاً لمزيد من الهجمات. وهناك عدد قليل من قوات الحكومة التشادية في دقويسا، التي تبعد حوالي 15 كيلومتراً إلى الشرق من دوقدور، وتدخل أحياناً مفرزة أقل عدداً إلى دوقدور، حيث توجد أيضاً بعض قوات جيش تحرير السودان بين الفينة والأخرى. وفي منطقة تيرو، التي

يتجمع فيها المهجرون من منطقة أقصى الجنوب، لا توجد أية قوات حكومية على الإطلاق. وقد طالب أبناء جميع هذه الفئات المهجرة الذين أجزت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم توفير الحماية والأمن لهم قبل كل شيء.

### بين وادي أزوم وتيسي: قطاع أقصى الجنوب

تعرضت هذه المنطقة أيضاً للنوع الأول من الهجمات - لاسيما الإغارة على المواشي - رغم أن الحكومة التشادية عززت وجودها العسكري هنا لفترة من الزمن وأخذت زمام المبادرة في تعقب المهاجمين الجنجويد، الأمر الذي أثناهم عن شن المزيد من الهجمات. وحدث هذا بعد أن هاجم الجنجويد غادار في كانتون فونقورو في يناير/كانون الثاني 2004، وقتلوا ثلاثة أشخاص. فأرسلت الحكومة التشادية تعزيزات (30 عربية عسكرية) إلى تيسي لتعزيز قدرة الجيش على تسيير دوريات متحركة وتعقب الغزاة الجنجويد باتجاه السودان. وحقق ذلك درجة من الاستقرار والأمن في المنطقة إلى أن هاجمت الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي نجمينا العاصمة تشاد في إبريل/نيسان 2006.

وفي أعقاب الهجوم على نجمينا، ظلت الحكومة التشادية تشتبك مع قوات الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي في مناوشات قبل سحب كافة القوات المسلحة والمسؤولين من المنطقة بحلول نهاية مايو/أيار. وترك هذا الانسحاب المنطقة وسكانها معرضين لهجمات جديدة وأكثر حدة سرعان ما شنّها الجنجويد. وقال القرويون الهاربون باتجاه الشمال من عيد الغنم وبارونقو وهاجر في منطقة حرازا الكبرى لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2006 إن الجنجويد سرقوا الماشية منهم بصورة متكررة وهددوا بقتل أي شخص قاومهم.

وبحسب ما ورد تعرضت مجموعة من القرى المحيطة بماقويلا، تبعد حوالي 20 كيلومتراً إلى الغرب من حرازا، لهجمات متكررة بينها هجوم وقع في 27 إبريل/نيسان قُتل فيه 11 شخصاً وأصيب 17 شخصاً آخر بجروح. وكانت هذه الهجمات أمثلة على النوع الثاني - الذي يستهدف القرى نفسها - ويشبه تلك التي وقعت في كومو وقرية نجمينا الواقعتين في المنطقة الحدودية الوسطى :

"في 12 إبريل/نيسان 2006 وفي تمام الساعة 7,30 صباحاً، هاجمت مجموعة من المتمردين التشاديين بقيادة الدكتور حسن الجندي (وهو عضو قيادي في الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي) حامية تيسي ... وبعد قتال دام عدة ساعات، انسحبت القوات الحكومية من تيسي. واحتل المتمردون البلدة خلال النهار وغادروها. وعند الساعة الثانية بعد الظهر، أتى الجنجويد لنهب الثكنة وأخذوا الأسلحة والذخائر والبطانيات وكل شيء آخر يمكنهم حمله. وفي الليل أعادت الجماعة المعارضة المسلحة احتلال الثكنة وغادرت في صباح اليوم التالي. وقرر بعض القرويين مغادرة تيسي إلى بولونق (منطقة تضم خمس قرى). وبعدما غادرت الجماعة المعارضة المسلحة وانسحبت القوات الحكومية، عاد الجنجويد عدة مرات لنهب المنازل والدكاكين ومخيمات الماشية. وفعّلوا الشيء ذاته بالقرى المحيطة : في بيرنهال في 17 إبريل/نيسان، وفي حرازا في 18 إبريل/نيسان، وفي ماقويلا في 27 إبريل/نيسان، وفي عيد الغنم في 18 إبريل/نيسان، وفي قوز اميمي وأمسيسي. وبعد مضي أحد عشر يوماً على الهجوم الكبير الذي شُن على تيسي، عاد الجنود التشاديون ومكثوا مدة 10 أيام. ومن هناك شنوا هجمات على ثلاث قرى سودانية (تعتبر متعاطفة مع الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي) هي: آبارجراديل وقانتور وجاراي. وتبادلوا إطلاق النار مع الجنجويد وقتلوا ثلاثة منهم واعتقلوا 20 آخرين. وقبيل الانتخابات

الرئاسية (التي حرت في مايو/أيار 2006)، غادر الجيش مرة أخرى وعاد الجنجويد لنهب القرى المجاورة مرة أخرى. وهوجمت قرية ماقويلا وقُتل فيها 17 شخصاً.  
و، مسؤول محلي من تيسي

## 2. المجتمعات التي تتعرض للهجوم ومهاجموها

تشكل منطقة شرق تشاد التي تأثرت بغارات الجنجويد، شأنها شأن دارفور، موطناً لخليط معقد من المجتمعات الإثنية المختلفة، التي يعتبر بعضهم أنفسهم كما يعتبرهم الآخرون "أفارقة" والبعض الآخر "عرباً". وهذه الحدود المرسومة ليست مطلقة وقابلة للتطور والتغيير. فيمكن فعلاً لمجموعة تعتبر "أفريقية" في شرق تشاد أن تكون قد اتخذت لها في الآونة الأخيرة هوية "عربية" في دارفور بفعل الضغوط المعقدة للنزاع. وفي هذا السياق، فإن الجماعات "الأفريقية"، وهي في معظمها الأكثر عدداً وثراء على صعيد قطعان الماشية، هي التي ما برحت تشكل هدفاً للجنجويد. بيد أن بعض الجماعات الإثنية الأقل عدداً التي تُعتبر محلياً بأنها "أفريقية" قد أقامت فعلياً تحالفات مع الجنجويد. وتعفيها هذه التحالفات من الهجمات، وفي بعض الحالات دفعتها للمشاركة في هجمات الجنجويد على المجتمعات المحلية الأخرى. بيد أنها ليست شاملة وتتغير وفقاً لكل منطقة من المناطق الثلاث. فالجماعة التي تتحالف مع الجنجويد في منطقة قد تُستهدف من جانبهم في منطقة أخرى.

وتختلف الجماعات "الأفريقية" المستهدفة الأكثر عدداً وثراء تبعاً للمنطقة:

- من أدري إلى أدي : المساليت والوداي.
- من أدي إلى وادي أزوم : الداجو وأعداد أقل من الرغاوه والموبه.
- من وادي أزوم إلى تيسي : المساليت والوداي والفور والداجو ومجتمعات أقل عدداً مثل الكاجاكسا والكيب.

والمجتمعات "الأفريقية" التي أقامت تحالفات مع الجنجويد هي الميمي والتاما في المنطقة الممتدة من أدري إلى أدي؛ والميمي والوداي في المنطقة الممتدة من أدي إلى داري أزوم؛ والتاما والقمر والفلاتة في الجنوب باتجاه تيسي (التحالفات القائمة في منطقة الحدود الجنوبية أقل وضوحاً منها في المنطقتين الأخرين). وأسوة بالجماعات "العربية" المحلية، أفلتت هذه الفئات من هجمات الجنجويد وساعدتهم كما يبدو، عن طريق تزويدهم بالرجال أو المعلومات أو الأماكن التي يقضي فيها الجنجويد الليل أثناء القيام بغاراتهم.

"تعرضت قريتنا للهجوم مرتين في 12 إبريل/نيسان 2006. وكان يوم الأربعاء؛ وأتوا في الصباح ثم عادوا عند حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر. وكنت موجوداً. وحصل الجنجويد على دعم من الميمي والوداي؛ وهم حيراننا، ويعيشون معنا منذ وقت طويل".

ز ز، زعيم قرية أقوقو

ومع تزايد وتيرة ونطاق الهجمات، بدأت مجموعات عديدة استئنيت من الهجوم المشاركة الفعالة في الغارات المسلحة على القرى المجاورة. وتعرّف القرويون المستهدفون أحياناً على أشخاص كانوا ضمن مهاجميهم. ولم يشارك جميع العرب التشاديين - أو كافة الجماعات الإثنية الأفريقية التي استثناءها الجنجويد من الهجمات - في الهجمات التي شنت على

الاجتمعات الأفريقية الأكبر حجماً. بيد أنه مع تزايد العنف، حدث استقطاب قائم على الهوية في المنطقة الحدودية. فالأشخاص المهجرون الذين أخرجت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم صنفوا فوراً جماعات إثنية بأكملها بأنها من الجنجويد، رغم أن المجموعات الأفريقية المرتبطة بالجنجويد في إحدى المناطق كانت تُستهدف من قبلهم في منطقة أخرى. وفي بعض المناطق، فإن الجماعات التي أُعفيت من الهجمات، لكنها لم تشارك هي نفسها في الهجمات، تخشى من ردود انتقامية في حال مبادرة المجتمعات المستهدفة إلى تنظيم نفسها والحصول على السلاح.

"وقع الهجوم الأول على القرية في 20 سبتمبر/أيلول 2005 عند حوالي الساعة السابعة صباحاً. وعادوا في صباح اليوم نفسه عند الساعة العاشرة. وخلال الهجوم، قُتل العديد من الأشخاص. وكان الجنجويد كثيراً، ربما 50 يرتدون بزات عسكرية. وحصلوا على دعم من عرب مخيم الماشية (المجاور). وفي الليلة التي سبقت الهجوم، أمضى الجنجويد الليل معهم في مخيم الماشية... وحصل الجنجويد على معلومات من الأطفال... وسألوهم أسئلة عن أصحاب الماشية. وعندما رفض الأطفال الإجابة عن أسئلتهم، اعتدوا عليهم بالضرب ووضعوا وحلاً ساخناً على رؤوسهم."

ح ح، امرأة من كولوي

#### الدوافع والاستراتيجية : الجنجويد وحلفاؤهم والسودان

رغم أن هجمات الجنجويد نابعة بوضوح وإلى حد كبير من الرغبة في سرقة المواشي والثراء على حساب المجتمعات المستقرة في شرق تشاد، إلا أنها تتضمن أيضاً عنصراً إثنيّاً وعلاقة بالأحداث السياسية الأكبر، لاسيما تدهور العلاقات بين حكومتَي تشاد والسودان. وفي هذا السيناريو الأخير، فإن الجنجويد، كقوة تسليحها الحكومة السودانية وتدعمها، عملوا بشكل فعال، بالوكالة عن تلك الحكومة، على خلق حالة من عدم الاستقرار في شرق تشاد، وبالتالي أضعفوا موقف حكومة الرئيس إدريس ديبي في نجمينا. بيد أن التكلفة الإنسانية لأفعال الجنجويد كانت فادحة وتهدد بأن تزداد فادحة.

ومن الممكن أن يُثبت التوافق الراهن القائم بين الجنجويد وجماعات مثل الوداي والميمي في المنطقة الحدودية الوسطى بأنه لا يبدو كونه مؤقتاً وانتهازياً. وربما كان دافع تلك الجماعات هو خوفها من إمكانية تعرضها لهجمات الجنجويد أو قد ترى في غارات الجنجويد فرصة أمامها لإعلاء شأنها. وبوصفها من الوافدين الجدد إلى المنطقة في أعقاب المجاعة الكبرى التي حدثت في العام 1984، فإنها تفتقر إلى حقوق الأرض والحقوق الإدارية ذاتها التي يتمتع بها الداجو الأقدم عهداً وما زال يُنظر إليها على أنها "ضيوف" في أرض الداجو.

كذلك قد تساعد العوامل الأخرى على توضيح أسباب تعرض مناطق ومجتمعات بعينها للهجمات. فكما في دارفور، ربما يشكل البحث عن الأرض عاملاً مساهماً بالنسبة للجماعات "العربية" وللوداي والميمي في دار سيلاح. وفي أعقاب التهجير واسع النطاق للسكان في دارفور، بدأت الجماعات المتحالفة مع الجنجويد بالاستفادة من الأراضي التي أُفرغت حديثاً من سكانها والممتدة من أدري إلى طويلا في شمال دارفور وباتجاه الجنوب. وتشكل المنطقة المستهدفة في تشاد امتداداً مباشراً لذلك الخط الذي يتجه جنوباً على طول الحدود. والأرض هنا خصبة وتتوافر فيها كميات كافية من المياه — وهما عنصران مفقودان في المناطق الصحراوية الواقعة في شمال أدري وفي شمال دارفور. وفي يونيو/حزيران 2006،

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع العديد من السكان المهجرين من المنطقة الواقعة بين وادي أزوم الذين عادوا لفترة وجيزة إلى منازلهم ليجدوا أن الأشخاص الذين يسموهم الجنجويد يتنقلون بحرية في منطقتهم، حيث يأكلون محاصيلهم ويرعون ماشيتهم في قراهم. وذكر آخرون بأنهم شاهدوا علامات الوداي والميمي على الأشجار الموجودة في أراضيهم، الأمر الذي يعني تغييراً في الملكية.

وتشكل الصلات الإثنية القائمة بين المجتمعات المستهدفة والحكومة التشادية عاملاً آخر. ففي شمال أدري، هناك تجمعات للزغاوة الذين تربطهم صلات وثيقة بالحكومة التشادية. وينشط جيش تحرير السودان وجماعة مسلحة دارفورية أخرى هي حركة العدالة والمساواة في المنطقة، ويستمدان المجددين منها ويستخدمانها للعبور. كذلك توجد أوطان التاما وغيرها من الجماعات الصغيرة الأخرى التي تشكل أغلبية قوات الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي، في شمال أدري أيضاً. فإذا شن الجنجويد هجمات واسعة النطاق في هذه المنطقة، فإن أي من هذه الجماعات ستلجأ إلى رد قوي. بيد أن مناطق مثل دار سيلاح وأجزاء من دار المساليت تتمتع بالثراء، لكن حماية المدنيين في هذه المناطق لا يشكل أولوية. وتتسم المنطقة الواقعة جنوب وادي أزوم بأهمية استراتيجية أقل بالنسبة للحكومة التشادية لأن الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي يحتمل أكثر أن تعتمد على الإغارة على العاصمة نجامينا، انطلاقاً من الشمال عبر الحدود خلال موسم الأمطار فقط. وبالنسبة لجيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، فإن هذه المناطق أقل أهمية من تلك الواقعة في شمال أدري. وأخيراً فإنها تتسم بأهمية قليلة بالنسبة للجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي، لأن عدداً قليلاً نسبياً من كوادرها يُستمد من المنطقة.

### 3. الإطار القانوني

منذ العام 2003، اتسم النزاع في دارفور بانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان تضمنت عمليات قتل غير قانونية؛ وتهجير قسري جماعي وتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي وبخاصة استهداف النساء. وقد لقي 200,000 مصرعهم نتيجة لأعمال العنف، ويصل عدد الذين أُخرجوا من ديارهم وهُجروا زهاء المليون نسمة. ويتكرر الآن هذا النمط من العنف في تشاد مع عناصر كارثة إنسانية مشابهة.

وجميع أطراف النزاع في دارفور وتشاد على السواء – القوات المسلحة التابعة لحكومي السودان وتشاد والجنجويد وغيرهم من الميليشيات أو القوات شبه العسكرية وجماعات المعارضة المسلحة السودانية والتشادية – ملزمة بالقواعد المرعية للقانون الإنساني الدولي الذي يهدف إلى ضمان الحد الأقصى من الحماية للمدنيين المعرضين للخطر بسبب النزاع. وينبغي على جميع هذه الأطراف أن تحترم في كافة الأوقات المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

السودان وتشاد كلاهما من الأطراف الأصلية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف للعام 1949. كما أن تشاد طرف في البروتوكول الاختياري الأول (المتعلق بالنزاع المسلح الدولي) والبروتوكول الاختياري الثاني (المتعلق بالنزاع المسلح غير الدولي) الملحقين باتفاقيات جنيف. وترد القواعد الدنيا التي تنظم جميع النزاعات، بما فيها النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي، في المادة 3 المشتركة بين جميع اتفاقيات جنيف الأربع، الأمر الذي يسلب الضوء على أهميتها الجوهرية. وتنص هذه المادة على حماية الأشخاص الذين لا يشاركون مشاركة فعالة في العمليات العدائية، المدنيون ولكن أيضاً المقاتلين الذين ألقوا أسلحتهم أو الذين باتوا أيضاً عاجزين عن القتال. وتحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية

وبخاصة القتل بجميع أشكاله" وتنفيذ عمليات إعدام بدون إعطاء ضمانات قضائية معينة. كذلك تُحرّم اتفاقيات جنيف تدمير ونهب ممتلكات المدنيين ومصادر رزقهم.

وبما أن الجنجويد يحصلون على أسلحتهم من الحكومة السودانية ويخضعون إلى حد كبير لسيطرتها، فإن الهجمات التي يشنونها على تشاد عبر الحدود تجعل ما يحدث نزاعاً مسلحاً دولياً، وليس مجرد نزاع داخلي. وفي هذه الحالة، تخضع هذه الهجمات التي يشنها الجنجويد في تشاد للمجموعة الكاملة من القواعد (التقليدية والعرفية) لإجراء العمليات العدائية في المنازعات المسلحة الدولية. لذا قد يتحمل القادة العسكريون والمسؤولون الحكوميون السودانيون المسؤولون عن أفعالهم، فضلاً عن أعضاء الميليشيا المشاركين مباشرة، تبعاً للانتهاكات الجسيمة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها الجنجويد في تشاد.

#### 4. مسؤولية السودان عن الانتهاكات المرتكبة في تشاد

تتحمل الحكومة السودانية مسؤولية كبيرة عن الانتهاكات المتواصلة التي يرتكبها الجنجويد الذين لن يتمكنوا من العمل بدون مساندتها لهم، بما في ذلك ضمان ملاذ آمن لهم داخل السودان. وقد لا تمارس الحكومة السودانية سيطرة كاملة على جميع قوات الجنجويد، لكن الصلة الوثيقة القائمة بينهما تتضح من جملة أشياء، بإدخال الحكومة لأعداد كبيرة من الجنجويد في مختلف شُعب قواتها المسلحة، مثل قوة الدفاع الشعبي وحرس مخابرات الحدود والشرطة الاحتياطية. وقد فعلت ذلك ما يبدو بدون اتخاذ أية خطوات لضمان استبعاد الجنجويد الذين يتحملون مسؤولية ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، تقاعست الحكومة السودانية عن اتخاذ أية خطوات جماعية لمنع الجنجويد من العبور من السودان إلى تشاد ومهاجمة السكان المدنيين هناك. وتقاعست الحكومة بشكل فاضح عن نشر قواتها المسلحة لحراسة الحدود واعتراض المغيرين الجنجويد ونزع سلاحهم. وبالمثل، تخلفت عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقيات الدولية لنزع سلاح الجنجويد ككل، وتخلفت عن تقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة.

لقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تشير إلى أن الجنجويد يتلقون مساعدة مباشرة من القوات المسلحة النظامية السودانية، بمن فيها سلاح الجو الذي ينفذ هجمات في تشاد. بيد أن السكان المحليين في شرق تشاد الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في يونيو/حزيران 2006 وصفوا الجنجويد بأنهم يرتدون بثبات بدلات الميدان العسكرية السودانية. كذلك عُرضت على باحثي منظمة العفو الدولية نسخ من البطاقات الشخصية التي خلفها وراءهم الجنجويد الذين قُتلوا خلال الهجمات أو التي أُخذت من جثثهم، والتي تشير إلى أنهم أعضاء في ميليشيا قوة الدفاع الشعبي وحرس مخابرات الحدود أو كانوا أعضاء فيهما. وفي دارفور، فإنه اعتباراً من العام 2003، تم تجنيد معظم أفراد ميليشيا الجنجويد ودفع رواتبهم كأعضاء في قوة الدفاع الشعبي لمهاجمة السكان المدنيين وتمجيرهم.

وتمكّن الشهود المحليون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في شرق تشاد في يونيو/حزيران 2006 من تسمية بعض الزعماء السودانيين للجنجويد المشاركين في الهجمات التي تشن حالياً على تشاد. وكانت الأسماء مطابقة تقريباً لتلك التي أعطاها الضحايا في دارفور العام 2004 لباحثي منظمة العفو الدولية. وفي ذلك الوقت، كان باحثو

المنظمة في مخيمي قوز بيدا وقوز عامر في تشاد، يجرون مقابلات مع اللاجئين السودانيين الذين أخرجهم الجنجويد من ديارهم في دارفور عبر الهجمات المتكررة وأعمال القتل والاعتصاب واسع النطاق والنهب المنهجي.

كذلك تساند الحكومة السودانية وتقدم قاعدة عمليات للجماعة المسلحة التشادية الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي التي تعارض حكومة الرئيس ديبي. وتؤدي الأنشطة المسلحة للجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي إلى التسهيل الفعلي للهجمات التي يشنها الجنجويد في تشاد بطريقتين.

أولاً، عندما تتلقى الحكومة التشادية معلومات استخباراتية حول حشد قوات الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي أو معلومات أخرى تشير إلى هجوم وشيك، تنشر قواتها المسلحة للتصدي لهذا الهجوم. وهذا يترك المناطق والتجمعات الأخرى للمدنيين التشاديين مكشوفة ومعرضة لهجمات الجنجويد. وبهذه الطريقة، يتم التضحية فعلياً بالقرى التي كانت تستمد سابقاً درجة من الأمن بسبب قربها من القوات المسلحة التشادية من خلال عملية إعادة الانتشار العسكرية. عندئذ يهاجم الجنجويد، مستغلين ازدياد انكشاف هؤلاء المدنيين. ويتضح من نمط الهجمات في منطقة كولوي أن الجنجويد استطاعوا الحصول على معلومات حول إعادة نشر قوات الحكومة التشادية والاستفادة من ذلك بشن هجمات ضد المجتمعات المحلية التي باتت مكشوفة.

ثانياً، في نمط تكرر في كافة أرجاء المنطقة الحدودية الشرقية في تشاد، يشن الجنجويد هجمات ضد المدنيين تتزامن مع هجمات كبيرة تشنها الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي ضد الحكومة التشادية. وبالتالي، شن الجنجويد هجمات واسعة النطاق على المجتمعات المدنية المكشوفة في تشاد في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2005، عندما شنت الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي هجوماً رئيسياً على أدري؛ وعندما وجهت الجبهة ضربة للعاصمة التشادية نجامينا في 12 إبريل/نيسان 2006؛ وفي أوقات مختلفة جرت فيها عمليات احتياح أقل ضخامة من جانب الجبهة المذكورة لتشاد بين تلك الهجمات الرئيسية ومنذ القيام بها. وبانشغال الجيش التشادي في صد هجمات الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي، يستطيع الجنجويد الدخول إلى تشاد بأعداد كبيرة وشن هجمات أكبر وأطول من الغارات المعتادة القصيرة. وخلال عمليات الاحتياح هذه الأطول مدة يتم غالباً القضاء على تجمعات قروية بأكملها.

فمثلاً، شُن هجوم الجنجويد على منطقة دجوارا، الذي ورد أنه أوقع 118 قتيلاً، يومي 13 و14 إبريل/نيسان 2006 في خصم الفوضى الناجمة عن الهجوم الذي شنته الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي على نجامينا في اليوم السابق. وبحسب ما قاله سكان دجوارا الذين كانوا موجودين في وقت الهجوم الذي شنه الجنجويد، عبرت قوة قوامها 1500 عنصر الحدود إلى داخل تشاد وهاجمت بأعداد كبيرة لأنها كانت تعرف بأن الجيش التشادي سيعجز عن الرد. ويبدو أن الجنجويد يمكنهم بسرعة معرفة أنشطة الجبهة الموحدة بملاحظة حشد قواتها والتحركات الملموسة لمركباتها وما شابه ذلك، واستغلال هذه المعلومات لأغراضهم الخاصة في شن هجمات داخل تشاد. ولكن رغم هذا التزامن للنشاط المسلح، فإن الجبهة الموحدة كما ورد لا تساند غارات الجنجويد داخل تشاد أو توافق عليها بالضرورة.

## 5. تقاعس تشاد عن حماية سكانها المدنيين

تتقاعس الحكومة التشادية عن أداء واجبها في حماية سكانها المدنيين الذين يعيشون في الأراضي الواقعة عند حدودها الشرقية من الهجمات التي يشنها الجنجويد وأولئك الذين يساعدونهم. وتزعم أنها تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك لأنها يجب أن تستخدم مواردها العسكرية وسواها من الموارد عند النقاط الاستراتيجية للتصدي للهجمات التي تشنها الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي انطلاقاً من السودان، تاركة السكان المدنيين معرضين للهجمات التي يشنها الجنجويد.

وتقر منظمة العفو الدولية بأن الحكومة التشادية تواجه تهديداً حقيقياً من الهجمات التي تشنها الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي، لكن وجود هذا التهديد لا يعفي الحكومة من واجبها الأساسي في حماية سكانها المدنيين. ورغم الصعوبات التي تسببها عمليات الانشقاق عن القوات المسلحة التشادية والبنية الأساسية الضعيفة ورداءة المواصلات، إلا أنه ينبغي على القوات المسلحة التشادية أن تبذل المزيد لحماية السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجنجويد قد أحجموا حتى الآن عن المغامرة بالدخول إلى المناطق التي يُربط فيها جنود الجيش التشادي ومهاجمة المدنيين في تلك المناطق. وتجدر الملاحظة بالمثل بأن قرى تضم كومو وحرازا وتيسي تعرضت لهجمات الجنجويد حالما سحبت الحكومة التشادية قواتها منها.

وسمع باحثو منظمة العفو الدولية الذين زاروا شرق تشاد في يونيو/حزيران 2006 عشرات الشكاوى من الأشخاص المهجرين والممثلين البرلمانيين في المنطقة حول تقاعس الحكومة التشادية وقواتها المسلحة عن توفير الحماية لهم :

"في يوم الهجوم على دجوارا، ذهبت إلى الوحدة الإدارية في دقويسا مع قائد عسكري من المنطقة. وغادرت قبل ساعة من الهجوم واحتجت إلى ثلاث ساعات للوصول إلى الوحدة الإدارية. وطلبت من رئيس الوحدة مساعدة. فأجاب بأنه لم يتلق أية أوامر من القيادة العسكرية العليا. فقلت إن عليه أن يفعل ذلك وأنه لا يجوز أن ينتظر الأوامر".

أحد سكان قرية تيررو

## 6. انعدام المساعدات الإنسانية

إلى حد كبير تخلت حكومة تشاد أيضاً عن مسؤوليتها في تقديم المساعدات إلى المدنيين الذين أصبحوا مهجرين داخلياً، رغم أن الواجب الأساسي في ذلك يقع على عاتق السلطة الوطنية. وكما قال أحد المراقبين لمنظمة العفو الدولية، اختارت الحكومة التشادية فعلياً معالجة قضية المهجرين داخلياً بالطريقة ذاتها التي عاجلت بها مشكلة اللاجئين من دارفور: أي كمسألة تقع خارج مجال مسؤوليتها ويقتضي من المجتمع الدولي حلها. ورسمياً تتخذ الحكومة الموقف المتمثل في أن مشكلة المهجرين داخلياً مشكلة مؤقتة، وستنحل تلقائياً حالما تعود الجماعات المهجرة إلى مواطنها الأصلية.

وفضلت الحكومة عدم تقديم المساعدة على أساس أن ذلك قد يجتذب مزيداً من الناس للتجمع في الأماكن التي التجأ إليها أصلاً المدنيون المهجرون. كذلك تعتقد الحكومة أن هذه المساعدة قد تثني المهجرين عن العودة إلى مواطنهم الأصلية إذا ما شهد الوضع في ديارهم تحسناً أو عندما يشهد تحسناً. وتطلعت إلى المجتمع الدولي ليأخذ زمام المبادرة، وبخاصة ليتعامل مع الجوانب الفنية لعملية تقديم المساعدة.



ولا تملك الأمم المتحدة تفويضاً مباشراً أو تمويلًا لتلبية احتياجات التشاديين المهجرين داخلياً، علماً أن احتياجات التمويل اللازمة لمساندة 180,000 لاجئ من دارفور في تشاد لم تتم تلبيةها بعد، رغم المناشدات التي قُدمت إلى الحكومات المانحة. وعلاوة على ذلك، فإن عدد هؤلاء اللاجئين يستمر في الازدياد مع وقوع هجمات جديدة ضد المدنيين في دارفور. ومخيم قافا للاجئين الذين افتتح رسمياً في مايو/أيار وهو الوحيد المفتوح لاستقبال لاجئين جدد، كان يضم حوالي 25000 لاجئ سوداني، بينهم آلاف من الوافدين الجدد الذين اضطروا للفرار من دارفور. كما أن مئات اللاجئين السودانيون الذين نصبوا خيماً على طول الحدود على أمل التمكن من العودة إلى دارفور يتجهون الآن غرباً نحو تشاد بحثاً عن السلامة. والمدنيون السودانيون الذين ظلوا في مخيمات المهجرين داخلياً في دارفور يشعرون بدرجة شديدة من عدم الأمان دفعتهم بشكل متزايد إلى مغادرة هذه المخيمات والهروب إلى تشاد. ويُعتقد أن أكثر من 100 لاجئ يعبرون الحدود إلى تشاد كل يوم.

وبرغم ذلك، هناك قلق من أن الأمم المتحدة يمكنها لا بل ينبغي عليها أن تنشط أكثر في البحث عن الوسائل التي يمكن بموجبها ضمان تدفق المساعدات الإنسانية الدولية على آلاف المدنيين الذين أصبحوا الآن مهجرين داخلياً في شرق تشاد.

وقد أتت معظم المساعدات الإنسانية القليلة التي تُقدم إلى المهجرين داخلياً في تشاد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي ما فتئت تنشط في المنطقة الحدودية، وبعض المنظمات غير الحكومية. ويخطط برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة لتوزيع بذور وأدوات زراعية للسماح لبعض المهجرين داخلياً بزرع محاصيل في المناطق التي يستقرون فيها مؤقتاً.

وتشارك المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في مشروع لتوطين بعض المهجرين داخلياً محلياً. وتقوم بأنشطة محدودة للحماية في اثنين من المواقع الأقدم عهداً للمهجرين داخلياً هما قوز بيدا وقوز عامر استقبلاً لأشخاصاً من منطقة كولي، معظمهم في مطلع مارس/آذار 2006. بيد أنها لا تقدم أية مساعدات إنسانية لهذه المجموعات.

وثمة قلق خاص على وضع التشاديين المهجرين داخلياً الذين يظلون يتوافدون على مناطق قريبة من الحدود عموماً وتفتقر جداً إلى الأمن ولا تضم مواقع معترفاً بها أو وجوداً للأمم المتحدة. ومع استمرار الاضطراب الأمني، تظل هناك مناطق لم يتم فيها تقييم احتياجات المهجرين داخلياً، ولا تُقدم فيها أية مساعدات على الإطلاق. وهناك منطقتان من هذا النوع هما تيرو التي فر إليها بعض الذين هجروا من منطقة دجاوره الكبرى، ودقويسا الواقعة على بعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود السودانية، بينما تظل المنطقة الحدود الجنوبية الشاسعة بدون أي تقييم على الإطلاق.

وقد وصف ي ي، ممثل زعيم قرية مكشاشة التي تبعد مسافة 15 كيلومتراً عن الحدود مع السودان، في حديث له مع باحثي منظمة العفو الدولية، المعاناة التي تعرض لها هو وغيره من القرويين جراء المراحل المتكررة للتهجير وإحساسهم بفقدان الأمل:

"تعرضت قريتي للهجوم في 3 مارس/آذار 2006 من جانب الجنجويد وكانت الساعة تقارب السابعة صباحاً. فهاجموا القرية من ثلاثة أماكن مختلفة وأخذوا 500 رأس من الماشية بعد أن قتلوا الناس، ومن بينهم

عبد الكريم إسحاق، وهو أمام المسجد البالغ من العمر 65 عاماً. وكان الجنجويد يرتدون بدلات عسكرية خضراء للتمويه (لون مختلف عن البزات التي يرتديها أفراد الجيش التشادي)... وأخذوا ماشيتنا ومؤننا الغذائية. ولم نستطع دفن جميع موتانا وذهبنا بعد يومين إلى قرية كولوي. وبعد مضي أسبوعين على وصولنا إلى هناك، تعرضت هذه القرية للهجوم. وقتل بعض الأشخاص في المسجد. ومن كولي توجهنا إلى قوز بيدا... ومكثنا هناك في مكان لا يبعد كثيراً عن المستودع التابع لبرنامج الغذاء العالمي، ووجد السلطان هذا المكان لنا في فوركورون. وبعد كل هذا، جئنا إلى هنا ولا يعطينا أحد شيئاً. ويمكننا أن نرى مخيم اللاجئين الكائن هناك (هناك مخيم للاجئين الدارفوريين لا يبعد إلا بضعة كيلومترات). ونحن فررنا من الجنجويد مثلهم، فلماذا يحصلون على مساعدة بينما نحن لا نحصل عليها؟ وقيل لنا بأن السبب هو مجيئهم من بلد آخر - لكننا نحن تشاديون، في بلادنا ولا يساعدنا أحد؟ كذلك جئنا إلى هنا خالي الوفاض، ولا نستطيع أيضاً العودة إلى ديارنا لأننا سنتعرض للهجوم مرة أخرى. فكيف يُفترض بنا أن نعيش؟"

## 7. الخوف من المستقبل

هناك الآن خطر شديد في أن تزداد أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في شرق تشاد عمقاً في الأسابيع المقبلة، وبخاصة في المنطقة الواقعة جنوب وادي أزوم، حيث يزداد الآن الفراغ السياسي والأمني. وقد تخلت الحكومة والقوات المسلحة التشادية عن المنطقة فعلياً وعن سكانها المدنيين منذ إبريل/نيسان 2006، وليس هناك وجود للأمم المتحدة ولا لأية هيئات غير حكومية دولية. بيد أن الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي أقامت وجوداً كبيراً لها في منطقة أم دخون السودانية التي تقع مباشرة قبالة تيسي على الطرف الآخر من الحدود، وتمارس درجة من السيطرة على منطقة تمتد جنوباً على طول الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويستطيع الجنجويد العمل بدون أية عراقيل ضد ما يشكل الآن سكاناً مدنيين غير محميين إطلاقاً في جنوب شرق تشاد.

وقد سبق للمدنيين في المنطقة أن تأثروا كثيراً، كما تدل على ذلك حقيقة وجود تحركات للاجئين من تشاد إلى دارفور. وفي مايو/أيار ويونيو/حزيران وحدهما، عبر أكثر من 10,000 تشادي الحدود باتجاه السودان عند تيسي. وهناك أصلاً 7000 لاجئ تشادي يعيشون في مخيمات مؤقتة داخل السودان. وسعى ما بين 2000 و3000 لاجئ آخر للالتجاء لدى الأقرباء في بلدة أم دخون، التي ارتفع عدد سكانها من 6,000 آلاف إلى 13,000 ألفاً بسبب سيل اللاجئين والمهجرين. وتقل المفوضية العليا للاجئين بعض اللاجئين إلى موكجار، بعيداً عن الحدود وباتجاه الداخل السوداني.

وظل آخرون هُجروا من ديارهم في المنطقة الحدودية الجنوبية داخل تشاد، حيث هربوا شمالاً عبر وادي أزوم إلى دوقدور ودقويسا بحثاً عن الحماية والسلامة. ووصف الناجون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم في يونيو/حزيران 2006 نمطاً مألوفاً بشكل مقلق من الهجمات وأعمال السلب والنهب والتدمير على أيدي الجنجويد:

أتى الجنجويد يوم السبت عند الساعة الرابعة عصراً إلى قريتي بارونقو [التي تبعد مسافة 5,5 كيلومتر إلى الشمال من حراز] وكانوا أصلاً قد سرقوا معظم مواشينا في الغارات الماضية. وهذه المرة أخذوا ما تبقى: الأغنام والماعز. ولم نقاوم وقتل شخص واحد فقط. وفي اليوم ذاته استمر الجنجويد في التحرك شمالاً وأغاروا

على قريتي هجر وعيد الغنم أيضاً. ويوم الأحد قرر بعضنا أن الوضع لم يعد يُطاق؛ وأنه آن الأوان للرحيل. وبحلول الخميس كان معظم سكان القرى قد غادروا إما إلى هنا (دقويسا) أو إلى السودان".

ك ك، رجل من قرية بارونقو الواقعة بالقرب من حرازا

وهناك خطر في أن تتسع رقعة النزاع الممتد من دارفور وأن يصبح أكثر رسوخاً في شرق تشاد. وبحسب ما ورد فإن بعض الجماعات التشادية التي تخلت عنها حكومتها وتعرضت لهجمات متواصلة أو لخطر الهجمات من جانب الجنجويد تحاول الآن الحصول على أسلحة أقوى لتسليح نفسها بها، مما يثير احتمال حدوث عنف طائفي بين الفئات التشادية التي تسلحت حديثاً. ويلجأ بعضها إلى جيش تحرير السودان لهذا الغرض وقد يعبر البعض الآخر الحدود إلى السودان حيث تتوفر الأسلحة بكثرة.

وفي بعض مناطق شرق تشاد، منح فصيل مجموعة التسعة عشر التابع لجيش تحرير السودان درجة من الحماية للمدنيين التشاديين المحليين، لاسيما في دوقدور وجنوب أدري. وقد أقام هذا الفصيل التابع لجيش تحرير السودان وجوداً له في هذه المناطق، ويبدو أنه حظي بترحيب السكان المحليين لأنه يقدم بعض الرادع ضد هجمات الجنجويد. وفي الوقت الحاضر، ربما أعطى متفهماً حيث إن الجنجويد تجنبوا مهاجمة المناطق التي يوجد فيها جيش تحرير السودان، وهذا قد يفسر سبب تراجع معدل تهجير المدنيين في المنطقة الممتدة بين أدري وأدي. بيد أنه في المدى الأطول، إذا نُظر إلى المجتمعات على أنها متحالفة مع جيش تحرير السودان وأقام هذا الجيش وجوداً أكبر له في تشاد، فقد لا تتحول إلى أهداف للجنجويد وحسب، كما هو الحال الآن، بل أيضاً إلى أهداف عسكرية للحكومة السودانية التي لم تهاجم تشاد حتى الآن.

وفي جميع أرجاء شرق تشاد، بات المدنيون المهجرون مصدر تجنيد محتملاً للمقاتلين الجدد في جيش تحرير السودان. وقد ورد أن بعض الأطفال جُنِدوا فعلاً، مما يثير احتمال حدوث مشاركة أكبر للجنود الأطفال في النزاع المتواصل في دارفور الذي تشكل فصائل جيش تحرير السودان طرفاً فيه.

وقال العديد من الزعماء المحليين لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2006 إنهم يستميون للحصول على السلاح. فإذا فعلوا ذلك، هناك خطر حقيقي في أن يؤدي ذلك إلى مزيد من سفك الدماء حيث تنقلب المجتمعات المحلية بشكل متزايد ضد بعضها بعضاً. وحتى الآن امتنع الجنجويد عن مهاجمة مجتمعات محلية معينة يعتبرون أنها تشاطرهم الإثنية ذاتها أو عقدوا معها تحالفات مؤقتة، مما قد يفاقم من الحدود الحالية للانقسام الإثني في شرق تشاد. فإذا أفلحت المجتمعات التي عانت على أيدي الجنجويد في الجهود التي تبذلها للحصول على الأسلحة الحديثة، قد يستتبع ذلك توسيع هائل لرقعة النزاع، مع انقلاب المجتمعات التشادية ضد بعضها بعضاً.

## 8. الخلاصة

كما يبين هذا التقرير، تتكشف أزمة جديدة وخطيرة لحقوق الإنسان يوماً في المناطق الشرقية من تشاد، وهي أزمة ترتبط جذورها ارتباطاً عضوياً بالمأساة التي صنعتها يد الإنسان والقائمة منذ زمن طويل في منطقة دارفور المجاورة في السودان. وفي الواقع يتعرض سكان شرق تشاد اليوم لنمط الهجمات والانتهاكات لا يُذكرنا فقط بتلك التي وقعت في دارفور، بل يتم ارتكابها في حالات عديدة من قبل الجناة أنفسهم – أي الجنجويد السودانيون سيئو الذكر. وتواصل هذه المجموعات

المسلحة الشرسة العمل بدون عقاب، رغم المطالب الدولية المتكررة بأن تكبح الحكومة السودانية جماهيرهم، وهي توجه اهتمامها الآن نحو تشاد وتقوم بأعمالها التدميرية في شرق تشاد. وكما في دارفور، تستهدف فعلياً المجتمعات غير القادرة على الدفاع عن نفسها؛ وتسرق مواشيتها التي تشكل مصدر رزقها الرئيسي؛ وتُخرجها من ديارها وقرارها؛ وترتكب أعمال القتل وأحياناً الاغتصاب؛ وتُفقر من يبقى منها على قيد الحياة.

وتعود قدرة الجنجويد على الاستمرار على هذا المنوال إلى عدة عوامل.

أولاً، حتى الآن اتصلت الحكومة السودانية من الوعود التي قطعها بالسيطرة على الجنجويد، ولم تخضعهم للمساءلة على الخراب الذي جلبه على دارفور.

ثانياً، إن حكومة تشاد التي واجهت تحدياً لبقائها، تخلت فعلياً عن مسؤوليتها في حماية السكان المدنيين في المناطق الشرقية المحاذية للسودان. وتشر قواتها لحماية المنشآت العسكرية وغيرها من المنشآت والمناطق الاستراتيجية ولصد هجمات المتمردين، بينما يُترك المدنيون في الأراضي الحدودية الشرقية بدون حماية وعرضة للهجمات التي تشنها ميليشيا الجنجويد وللاستغلال من جانب الجماعات المسلحة السودانية الموجودة في شرق السودان.

ثالثاً، هناك نمط من التنسيق الفعال بين الجنجويد والجماعات المسلحة التشادية المعارضة للحكومة التشادية والتي لديها قواعد في دارفور. وعند قيام الأخيرة بهجمات على الحكومة التشادية، يتحرك الجنجويد ضد السكان المدنيين غير الحميين، مستهدفين جماعات معينة دون أخرى مع تجنب المناطق التي تسعى الجماعات المسلحة التشادية إلى الحصول على دعم منها.

رابعاً، سعى المجتمع الدولي جاهداً طوال عدة سنوات لإيجاد حل للأزمة القائمة في دارفور، حيث يتواصل ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بدون عقاب. وفي البداية كان هناك أمل بأن يعطي قرار نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إشارة للجنة بأهم لن يستطيعوا مواصلة ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب. ولم تتمكن البعثة المذكورة التي لا تملك موارد كافية ولديها تفويض محدود جداً من تلبية هذه الاحتياجات، فكانت النتيجة أنها فقدت مصداقيتها وفشلت في اكتساب ثقة سكان دارفور الذين كان يُفترض أن يستفيدوا من نشرها.

وفي مارس/آذار 2006، وبناء على توصية مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تقرر أن تحل قوة دولية تخضع لسلطة مجلس الأمن الدولي محل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان التي ينتهي تفويضها في 30 سبتمبر/أيلول 2006. وفي 24 مارس/آذار 2006، قرر مجلس الأمن في القرار 1663 (2006) "التعجيل بالتخطيط الضروري التحضيري بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة". وحتى الآن عارضت الحكومة السودانية نشر بعثة السلام هذه التابعة للأمم المتحدة.

وفي هذه الأثناء، أدت الجهود المتجددة المدعومة دولياً لوضع حد للنزاع الدائر في دارفور إلى توقيع اتفاقية السلام في دارفور في مايو/أيار 2006. وقد جرى توقيعها من جانب الحكومة السودانية مع فصائل واحد فقط من الجماعة المعارضة المسلحة جيش تحرير السودان. وتتضمن الاتفاقية التزاماً وجدولاً زمنياً لزرع سلاح الجنجويد، وهو التزام قدمته الحكومة السودانية في أطر سابقة، لكنها لم تضعه موضع التنفيذ.

وما يحدث الآن في شرق تشاد هو إحدى العواقب المترتبة على الفشل في معالجة الوضع في دارفور. لذا من الضروري بالأول يُهمل الوضع في تشاد لأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً يسعيان إلى إعداد حلول لدارفور. ولا يجوز النظر إلى النزاعين المتاخمين على أنهما منفصلان ومعالجتهما بمعزل عن بعضهما بعضاً. فهما مرتبطان مباشرة ويجب معالجتهما بالتزامن. وإذا كان سكان شرق تشاد سيتحملون تكلفة تحسين الوضع في دارفور لأنهم لا يُعتبرون أولوية، فسيشكل ذلك مأساة أخرى. فإذا حدث ذلك، سيكون بمثابة وصمة عار أخرى على جبين المجتمع الدولي والمؤسسات الحكومية الدولية التي يقضي واجبها تسوية النزاعات والحفاظ على حقوق الإنسان.

## التوصيات

هناك قضايا مهمة يجب أن تعالج بصورة عاجلة من أجل وضع حد للانتهاكات المتصاعدة في شرق تشاد، بما في ذلك توفير الحماية للمدنيين من الهجمات؛ وضمان تقديم المساعدات الإنسانية ودخول الهيئات الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان؛ ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في كل من تشاد والسودان.

وبما أن جذور المشكلة تكمن في التقاعس عن وضع حد للنزاع الدائر في دارفور، فمن المهم اتباع مقاربة شاملة لتسوية أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية على جانبي الحدود. بيد أن سكان شرق تشاد بحاجة لمساعدة عاجلة، ولا يجوز أن يكونوا رهينة لوتيرة المفاوضات المتعلقة بدارفور. وينبغي على حكومة تشاد أن تبادر إلى معالجة الموقف في شرق تشاد فوراً. ويتعين على المجتمع الدولي الإصرار على حكومة تشاد وممارسة الضغط على حكومة السودان لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور والعواقب المباشرة المترتبة عليها في تشاد.

## ضمان حماية المدنيين

### إلى جميع أطراف النزاع:

- ينبغي على حكومتَي تشاد والسودان، فضلاً عن جميع الجماعات المسلحة العاملة في أراضيها، احترام الواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة تلك المتعلقة بحماية المدنيين.

### ينبغي على حكومة تشاد :

- اتخاذ كافة التدابير الفعالة لحماية المدنيين، بمن فيهم اللاجئون والمهجرون داخلياً الذين يعيشون في المناطق المتاخمة للحدود مع السودان ويتعرضون للهجمات التي يشنها الجنجويد أو سواهم من القوات. وينبغي أن تنشر قوات عسكرية كلما دعت الضرورة لحماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص بالوضع في جنوب - شرق تشاد.

- طلب المساعدة بحسب الضرورة من المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير الحماية، مثلاً من خلال نشر قوات دولية في المناطق الواقعة على طول الحدود مع السودان بحسب الضرورة لحماية المدنيين، بمن فيهم اللاجئون والمهجرون داخلياً.
- اتخاذ كافة التدابير الضرورية لمنع تجنيد اللاجئين للأغراض العسكرية والجنود الأطفال من جانب الجماعات المسلحة التي تعمل في تشاد، ومن ضمنها الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة السودانية.

#### وينبغي على الحكومة السودانية:

- اتخاذ كافة الإجراءات الفعالة لمنع حدوث مزيد من الغارات الحدودية من جانب الجنجويد داخل تشاد، ونزع سلاحهم وفقاً للواجبات المترتبة عليها أصلاً بموجب اتفاقية السلام في دارفور.
- التعاون الكامل مع قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بما في ذلك تعزيز صلاحيتها لحماية المدنيين في دارفور ومنع الهجمات الحدودية على المدنيين داخل تشاد.
- الموافقة دون مزيد من التأخير على النشر المبكر لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في دارفور، وفقاً للقرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن الدولي ومنحها تفويضاً قوياً لضمان حماية المدنيين، بمن فيهم الأشخاص المهجرون داخلياً.

#### وينبغي على الاتحاد الأفريقي :

- التشديد للحكومة السودانية على مسؤوليتها الأساسية في حماية المدنيين في السودان، بمن فيهم جميع الأشخاص المهجرين، ومنع الهجمات الحدودية للجنجويد ضد المدنيين في تشاد ونزع سلاحهم وفقاً لاتفاقية السلام في دارفور.
- حث الحكومة السودانية على القبول دون مزيد من التأخير بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة مع تفويض أقوى لحماية المدنيين. ويمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تقدم إسهاماً مهماً في القوة الجديدة التابعة للأمم المتحدة. وهناك دور مهم يؤديه الاتحاد الأفريقي وكل دولة من الدول الأعضاء فيه لإقناع الحكومة السودانية بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتسهيل نشر قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هذه على وجه السرعة.
- التأكد من أنه إلى حين تسليم المهمة للأمم المتحدة، يجب تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بكل الدعم السياسي والمالي الضروري وسواه من أشكال الدعم، وعليها أن تأخذ زمام المبادرة لممارسة جميع جوانب صلاحيتها بما في ذلك "حماية السكان المدنيين المعرضين للخطر" كما أوصى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كونار في 1 يونيو/حزيران 2006.
- اعتماد برنامج واضح وجدول زمني للعمل من أجل معالجة الأزميتين الراهنتين لحقوق الإنسان اللتين تؤثران على دارفور وشرق تشاد. ويجب أن تتضمن التدابير دراسة فرض عقوبات على السودان - وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والتي تنص على فرض مثل هذه التدابير على أية دولة عضو "تتعارض عن التقييد بقرارات وسياسات الاتحاد" - وإعادة النظر في موافقة جمعية الاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني 2006 على إعطاء السودان رئاسة الاتحاد الأفريقي عن العام 2007.

- النظر في اتخاذ إجراءات لمساندة حكومة تشاد في تحمل مسؤوليتها في حماية المدنيين في شرق تشاد، بما في ذلك توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة في السودان على طول الحدود السودانية لمنع الجنجويد من شن هجمات عبر الحدود.

### ويجب على مجلس الأمن الدولي :

- الاعتراف بالفراغ الناشئ على صعيد الحماية في شرق تشاد والذي عرّض اللاجئين والمهجرين داخلياً وغيرهم من المدنيين لانتهاكات حقوق الإنسان. ودارسة اتخاذ إجراءات لمساعدة حكومة تشاد على تحمل مسؤوليتها في توفير الحماية، مثلاً من خلال نشر قوة دولية في المناطق الواقعة على طول الحدود مع السودان بحسب ما يكون ضرورياً لحماية المدنيين، بمن فيهم اللاجئين والأشخاص المهجرون داخلياً.
- التأكد من نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مزودة بموارد كاملة في دارفور في موعد لا يتجاوز انتهاء تفويض بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في 30 سبتمبر/أيلول 2006. وينبغي التصريح لأفراد قوة حفظ السلام باستخدام كافة الوسائل الضرورية لحماية المدنيين وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومع التقيد التام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كذلك ينبغي على القوة التابعة للأمم المتحدة أن تكفل عدم وقوع هجمات عبر الحدود ضد السكان المدنيين في تشاد.
- تطبيق مزيد من العقوبات الهادفة على مسؤولي الحكومة السودانية إذا عرقلوا نشر قوة تابعة للأمم المتحدة وأسهموا على نحو آخر في ارتكاب انتهاكات ضد المدنيين.
- مساندة الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لضمان القدرة التشغيلية الكاملة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وتشجيعها على تفسير صلاحياتها الخاصة بحماية المدنيين تفسيراً قوياً إلى حين مرحلة الانتقال إلى بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة والمتعلق بالنزاع الدائر في دارفور من أجل منع تدفق الأسلحة على دارفور ومناطق شرق تشاد المتأثرة بنزاع دارفور. وتحمل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مسؤولية خاصة في هذا الصدد، نظراً لدورها العالمي في تجارة الأسلحة.

### ضمان تقديم المساعدة الإنسانية ودخول الهيئات الإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان

#### وينبغي على حكومة تشاد:

- تقديم مساعدة إنسانية إلى المدنيين في شرق تشاد، وبخاصة اللاجئين والمهجرين داخلياً، وطلب مساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لتعزيز قدرتها ومواردها على القيام بما هو ضروري.

#### وينبغي على الأمم المتحدة:

- ضمان تقديم المساعدات الإنسانية الدولية إلى المدنيين في شرق تشاد، بمن فيهم المهجرون داخلياً.
- التأكد من أن مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يحظى بالدعم والأموال اللازمة لتمكينه من تعزيز حماية اللاجئين والمهجرين داخلياً في تشاد وتقديم المساعدة لهم.

**وينبغي على الحكومة السودانية:**

- ضمان دخول المنظمات الإنسانية بصورة كاملة ودون عراقيل وتسهيل عملياتها لمساعدة المحتاجين، وبخاصة الأشخاص المهجرون في دارفور واللاجئون الذين عبروا الحدود من شرق تشاد.
- السماح لمراقبي حقوق الإنسان بالدخول بصورة كاملة ودون عراقيل، بما في ذلك منح إذن لمنظمة العفو الدولية وسواها من منظمات حقوق الإنسان لزيارة البلاد.

**وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان في تشاد والسودان****وينبغي على مجلس الأمن الدولي:**

- تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الهجمات التي تشن على المدنيين في شرق تشاد، وتحديد الجرائم التي ترتكب وتقديم توصية بالإجراءات اللازمة لردعها وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. ويجب دعوة خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – مثل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحقوق الإنسانية للمهجرين داخلياً، والمقرر الخاص المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمهجرين داخلياً في أفريقيا، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب – لمساعدة هذه اللجنة. ويجب نشر النتائج التي تتوصل إليها والتوصيات التي تقدمها على الملأ.
- توسيع الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي المرتكبة في شرق تشاد منذ 1 يوليو/تموز 2002.
- التوضيح القاطع بأن إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية يشمل الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي والتي بدأت في دارفور لكنها استُكملت في دولة أخرى، كما يقتضي ذلك الترابط الوثيق بين انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في دارفور وبين تلك المرتكبة في شرق تشاد.

**وينبغي على الحكومة السودانية :**

- التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لضمان تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور وشرق تشاد إلى العدالة، وحصول الضحايا على تعويضات وحماية الشهود.



